

بيان لـ "هيومن رايتس ووتش" يستنكر إطلاق النار العشوائي أو المتعمد من طرف القوات الإسرائيلية على المراقبين والمتظاهرين في الضفة الغربية* القدس المحتلة، ١١ / ١٠ / ٢٠١٥. [مقتطفات]

أطلقت القوات الإسرائيلية النار وأصابت مساعدة أبحاث تعمل مع هيومن رايتس ووتش بتاريخ ٦ أكتوبر / تشرين الأول ٢٠١٥، أثناء مراقبتها مظاهرة في أطراف رام الله في الضفة الغربية المحتلة.

[.....]

قال كينيث روث، المدير التنفيذي لـ هيومن رايتس ووتش: "إطلاق النار العشوائي أو المتعمد على المراقبين والمتظاهرين الذين لا يشكلون أي تهديد وشيك، ينتهك المعايير الدولية التي تلزم قوات الأمن الإسرائيلية. إنه أمر مثير للقلق."

[.....]

وتتقت هيومن رايتس ووتش الاستخدام غير القانوني للقوة من قبل قوات الأمن الإسرائيلية في مظاهرات الضفة الغربية على مدى سنوات عديدة، وخاصة إطلاق الذخيرة الحية التي أصابت المتظاهرين والصحفيين ونشطاء حقوق الإنسان الذين لم يشكلوا أي تهديد وشيك على القوات. إطلاق النار على مساعدة أبحاث هيومن رايتس ووتش هو المثال الأحدث.

[.....]

* المصدر: موقع منظمة "هيومن رايتس ووتش"، في الرابط الإلكتروني التالي:

<https://www.hrw.org/ar/news/2015/10/11/282145>

في المناسبات النادرة التي يحقق الجيش الإسرائيلي بأمر جنود يشتبه في نشاطهم الإجرامي العنيف ضد الفلسطينيين وممتلكاتهم، فإنه يغلق ٩٤٪ من القضايا دون ملاحقة قضائية. [...]

على قوات الأمن الإسرائيلية عند التعامل مع المظاهرات، أن تلتزم بمبادئ الأمم المتحدة الأساسية بشأن استخدام القوة والأسلحة النارية من جانب الموظفين المكلفين بإنفاذ القانون. تنصّ المبادئ الأساسية على أن تستعمل جميع قوات الأمن، بقدر الإمكان، وسائل غير عنيفة قبل اللجوء إلى القوة. عندما يكون الاستخدام القانوني للقوة أمراً لا مفر منه، يتعين على السلطات ضبط النفس والتصرف بطريقة تتناسب مع خطورة الجرم. وتقول المبادئ الأساسية: "يجب ألا يلجأ المسؤولون المكلفون بإنفاذ القوانين لاستخدام الأسلحة النارية ضد الناس إلا في حالة الدفاع عن النفس أو الدفاع عن الآخرين ضد تهديد وشيك بالموت أو الإصابة الخطيرة. يُسمح باستخدام الأسلحة النارية القاتلة عن قصد فقط عند تعذر تجنبها من أجل حماية الأرواح. يحتاج موظفو إنفاذ القانون إلى إصدار تحذير واضح حول عزمهم استخدام الأسلحة النارية، مع ما يكفي من الوقت للتقيد بالتحذير، إلا إذا تعذر ذلك بسبب ظروف استثنائية."

وطالب المرصد الأورومتوسطي لحقوق الإنسان، السلطات الإسرائيلية بإجراء تحقيق شفاف وحقيقي في الأحداث المذكورة في هذا البيان، وفي الحوادث الأخرى المشابهة، وتقديم المسؤولين عنها للمحاكمة.

وقال الأورومتوسطي: "إن تقاعس الجيش الإسرائيلي عن إجراء هكذا تحقيقات والوصول لنتائج حقيقية ومحاسبة الفاعلين، يعطي الضوء الأخضر لمزيد من انتهاكات حقوق الإنسان والاستهتار بحياتهم."

ودعا الأورومتوسطي الدول الأطراف في اتفاقية جنيف، إلى القيام بتحريك فاعل للضغط على السلطات الإسرائيلية، وكفالة احترامها لنصوص الاتفاقية، ولا سيما الحق في الحياة، والذي يُعدّ خرقة بشكل تعسفي "انتهاكاً خطيراً للاتفاقية"، و"جريمة حرب"، بموجب ميثاق روما الناظم للمحكمة الجنائية الدولية.